

صحة جهلها كان الحذوفة رابداً حذوفاً في العبارة إذ الحقوة يعرفه من صلاة  
وحيثه تسمى أن العلم أن في غير الإمام شرط يكون بدو الخ الإمام فينبغي له أن يبرز  
أصابعه ليمس بها الناس ذكوه ولو انظر الإمام ذبح أصابعه في الصبي بدو الخ الإمام حاز  
وكان صواباً فترك الإمام ابنها مكرهاً حتى يقع هذه أيضاً فشاركته إياها فشاركته إياها  
هو اعتبار ما عنده إياه وفي الحقيقة لا يشارك بل نفع لا يشارك إلا الفقة اسم بطلح الشمس  
وعند المنها وقتها النافذة كذلك من ذبح الوالي إن بقول ولد من ذبح لأنه مترتب  
عليه قوله قبل قبل ذبح الإمام على أنه يعني مخالفة لأنه إذ ذبح قبل أن يذبح الإمام لا يجزي  
فأولى قبل يوم الخ يوم الخ بعد الخ قبل طلوع الشمس وقوله قبل يتنهي أنه لو ذبح  
بصبح وليس كذلك كما تقدم لعامة أصابعه شرط آخر ذبح بدو الخ الإمام سواء أعمل المبدأ  
مع الإمام بها قبل الإمام المراد به النبي صلى الله عليه وسلم كما في كتب وعلم أن يكون  
منه هذا الخ لا هو الخ وإنما الولي أن يكون الولي منزه الأمان هذا منسباً لما تقدم  
كحوضاً ولحمه أنه جعل كالمصلي ما إذا أخرج الإمام أصابعه إلى المصلي سواء علم الذي ذبح  
قبل بارئته أم لا وما هو كذا الإمام أخرج أصابعه إلى المصلي فإنه يذبحه بخبري قدر ذكوه من ذبح  
ويذبح بخبري ذكوه ولو تبين أنه ذبح قبله فليجزي وصلاة أو الأيمض المحدثين  
الذين ثلاثه أصابع النار لأنه الذي باقي الصلاة اليد منه ولما أجد عن الصلاة أصابع فلا  
يلزم اتباعه لأن الصبي تبع الصلاة وقوله صلاة الخ لو ذبحه لكان أحسن لأنهم لا يذبحون  
ذكوه بعد صلته ومن لهم إمام وليس له أصابعه قطره الخ يذبحه وقت ذبحه بعد خطبه  
وصلاة إن يجزي ذبح وكذا للصبي وكذا من ذبحهم إمام وليس هناك من يجزى ذبحه  
يجب علم أن يجزى ذبح منهم أن لو كان لهم إمام بل الأولي بالخبري أجازهم على المشا  
ومقابلته ما رواه أن النبي صلى الله عليه وسلم عدم الأضاح كما هم في الوسط فقال بعضهم خطأ  
أقول وهو الصحيح لأن إمام الطاعة لا يذبح والمشا الخ لئلا يفتقر الخ لا يجزيه  
كلام صاحب التوابع يقول بترك الأضاح وإباحة إمام الصلاة في وقت ذبحها  
نعمت ببعض اعتبار إمام حارته المسكت بها وأهمل الخ في غيرها وأهمل الخ في غيرها  
بها فأى إمام يذبحه إمام في أمه يذبحه إمام في أمه يذبحه إمام في أمه يذبحه إمام  
أومن يقوم مقامه كالباقي قبل طلوع الشمس لذاه وكذا بدو طلوعها الخ ما تقدم

وأيام

وأيام النبي والذبح للصبي عند مالك وعند الشافعية أربعة متخذه أو أربعة متخذه  
لنقله الصلاة والسلام أي وكان فيه المبادرة القريبة وهو ذهب إربالة فالذبح  
الحقيقة نكلاً أسسته الرسالة وهو قول مالك في كتابه من حبيب وهو صحيح فالذبح أربع  
اليوم الأول أفضل مما بعده حتى أن القاسي الكوفي لم يذبح من حبيب وعلم من كلامه أن  
أول الثاني من الحج إلى زواله أفضل من قيمة أيام النبي من غير الحج وأما الخلاف بين هؤلاء فإنه  
أول الثالث وأبداً على جهة النوع ولو جازعون كذا وفرقاً وما يستعمل في السوي  
ويكون إجازة الصبي في حباتها وحيداً ما يذبحها كالجوز إجازة كلها الصمد  
من صدف عليه أي ذلك لا يجوز المنصف عليه ببعضه وأول علم المنصف بالكرات  
التي يذبحها وهو المشتم من الذبح وكذلك يذبحها في وجهه آخر ذلك الخ لا يجزيها  
ليست بصحة فيه نظر إذ ذبح النبي والخ من ذبحه قبل الإمام وأصبحت حاز الذبح  
أي قبل الإمام فربما أوجها أو خلفها وأصبحت قبل الذبح كأولها ما يجزي أو هو  
أو هو يزيد ويجها علماً المص ويكفه نادياً القريبة فإنه لا يذبحها إنما أن لم  
يذبحها فهي ماله أمواله يقع بها ما نشأ أصحبه شاه وهو بعيداً أو يذبحها  
ثم يذبحها بها جها أصح الخرا ويعقد أن الصبي الأصغر الخرا في ذبحها جها أصح الخرا  
فإن يجوز بيع شيء منها جها وأجلها في ذلك الخ الخرا في ذبحها الخرا في ذبحها الخرا في ذبحها  
أهلها وضاً وبعد الذبح آخرها من قبل الذبح فإنها أيضاً لا تقبل إلا بالذبح وقيل  
تقبل بالتمية والخلف المتأخر في هذا بعض منها القابلة والفرق بينهما وبين ما  
تتبعه لم يعلم من كونه البيع بعد وقوعه وكلمة في الفسخ إذا كان الخ البيع قايماً  
ولما إذا فإنه جها الصدية بالعرض أو ببدله فإنه حيث كان الخ هو للصبي أو فرغ  
بأنه أو يذبحه نه حيث صرف العرض لم يلزم المصبي وأما وكذا البيع فيه براءته وما  
الباع في مصلحة نفسه فلا يشي عليه المصبي وإنما يجب عليه الباع وتوجه الذبيحة  
فيها بمعنى مضمولة وأما في نقل الإمام عن الوصية وإن تركه في ذلك عند  
أيها الخ وهو قول من لو أن الخ أن يترك المصبة والله أعلم ذكره وليجد  
سحب عليه عقوبة أي تركه واستشكل بالخطأ عليه وسلم فذلك قال الأعمري  
أن لم يثبت وعليه رضا بثبوت صحة حكم علي أنه من خصوصية الصبي في هذا الصلاة